

الرئيس  
علاء الدين صالح  
صانع التحولات الديمقراطية



د. عبد المجيد سعيد الخليدي





الرئيس **علي عبد الله صالح**

صانع التحولات الديمقراطية

**الحقوق محفوظة للمؤلف**  
رقم الايداع (٥٨٣) دار الكتب - صنعاء  
الطبعة الأولى - سبتمبر ٢٠٠٦ م

**الإعداد للنشر:**  
مركز الأمل للدراسات والصحافة والنشر

**الإصدار:**  
دائرة التوجيه المعنوي  
سبتمبر ٢٠٠٦ م

**الاخراج والتصميم:**  
دائرة التوجيه المعنوي

مركز التصميم والاخراج الفني،  
احمد مفرح

الطباعة وفرز الألوان،  
مطابع دائرة التوجيه المعنوي  
ص.ب (١٧) صنعاء - الجمهورية اليمنية  
هاتف: ٢٦٢٦٢٦ / ٢٦٢٦٢٨ - ١ - ٩٦٧  
فاكس: ٢٧٤٢٤١ - ١ - ٩٦٧  
بريد إلكتروني: 26Sept@yemen.net.ye

# الإهداء

إلى أجيال المستقبل . .  
إن التاريخ الجدير بمعرفته . . هو  
تاريخ ما صُنِعَ وما شوهد وُسْمِعَ من  
أفواه الذين صنعوه . .  
أو شاركوا في صنعه وبقينا فإني  
من بين الذين شاركوا في صنعه لذا  
تنتصب أمامنا الفروقات بين أوضاع  
عشناها في الماضي وما نحن عليه  
اليوم .  
وهكذا فإن التاريخ يصنعه رجال  
عظام . .

د . الخليلي



# كلمة شكر

اتقدم بالشكر

إلى من جعل من دائرة التوجيه المعنوي نبراساً ثقافياً،  
وصرحاً علمياً ليس للقوات المسلحة فقط، وإنما للشعب  
بأكمله ..

إلى الأخ القدير العميد الركن /

**علي حسن الشاطر**

مدير دائرة التوجيه المعنوي  
رئيس تحرير صحيفة ٢٦ سبتمبر .

والى جميع العاملين معه

كل التقدير والاحترام .

أ. د. / عبد المجيد سعيد الخليدي





# مقدمة

بقلم اللواء مهندس /  
عبدالله حسين البشيري •

يمثل هذا الكتيب نموذجاً حياً لثمرات الجهد الثقافي، التربوي والتثويري الذي يبذله الكثير من مثقفي هذا الوطن الشرفاء في سبيل اظهار الحقائق والتصدي العقلاني المسنود بالبراهين الساطعة - التي لا يرقى إليها الشك - لكل محاولات تزيف الوعي الشعبي الذي يلجأ إليها بعض رجال السياسة من خلال نهج إعلامي دعائي تدميري للقيم المجتمعية الثقافية والسلوكية والأخلاقية، يتجاوز هذا النهج بآثاره السلبية الخطيرة إطاره الزماني والمكاني المعاصر، ليطال وعي وثقافة الأجيال القادمة عبر استهداف منظم لطمس وتزيف حقائق التاريخ وقواه الاجتماعية المحركة وقياداته الفذة.

منذ وقت مبكر جداً بدأت احزاب اللقاء المشترك حملتها الاعلامية السياسية والدعائية الانتخابية باستهداف مباشر لشخص الرئيس علي عبدالله صالح بهدف النيل من تاريخه النضالي، وقيمه





الوطنية والأخلاقية، وإنجازاته العملية، وما صنعه لهذا الوطن من انتصارات تاريخية عظيمة أسهمت في تجديد قوى وفعل الثورة اليمنية ٢٦ سبتمبر و ١٤ أكتوبر وتحقيق أهدافها ومبادئها العظيمة، والانتقال بالوطن اليمني « اجتماعيا، وسياسيا، وثقافيا، واقتصاديا ... إلخ » من واقع التخلف المريع للعصور المظلمة، إلى رحاب التطور والنهوض التتموي الشامل للقرن الواحد والعشرين، جاسرا بذلك هوة الزمن السحيقة التي فصلت اليمن قرونا عديدة عن ركب الحضارة الانسانية، متجاوزا في الوقت ذاته أسوار التخلف التي كانت تفصل اليمن وطننا وانسانا عن بقية أقطار العالم المتقدمة.

في هذا الكتيب الصغير الذي يضم بين دفتيه عدداً من المقالات التي سبق نشرها في صحيفة ٢٦ سبتمبر، وصحيفة الميثاق تمكن الكاتب الدكتور عبدالمجيد سعيد الخليدي، من تفنيد جملة المغالطات والأكاذيب التي يقوم عليها بناء ومضمون الخطاب السياسي الاعلامي والدعائي الانتخابي لأحزاب اللقاء المشترك، وتمكن من أن يضعها عارية تحت مجهر الحقيقة أمام الشعب، متوخيا في الوقت ذاته التصدي لحرب تدمير الوعي والثقافات الوطنية والعقول، هذه الحرب التي ما فتئت تشنها وسائل إعلام أحزاب اللقاء المشترك، من خلال تناوله لقضية واحدة، هي « المسألة الديمقراطية » التي تعتبر إحدى إنجازات الأخ الرئيس خلال ٢٨ عاما.

أهمية هذا الكتيب تتبع من قوة الحقيقة وصدق المنطق وواقعية التحليل، والقدرة الكبيرة على توظيف أحداث التاريخ وتطورها ضمن سياق تسلسلي مسنود بالحجة الثابتة



والبرهان الساطع، ليضع القارئ أمام مشهد ( بانورامي )  
يورد باختزال شديد حكاية التجربة الديمقراطية اليمنية  
منذ اللحظات الأولى التي وضع فيها الأخ الرئيس بذورها في  
الواقع الوطني ومراحل تطورها ونموها وصولاً إلى العرس  
الديمقراطي لانتخابات العام ٢٠٠٦م الرئاسية والمحلية، دون  
أن يغفل واقع المعارضة الوطنية العلنية ودور الأخ الرئيس في  
الارتقاء بمكوناتها وفعلها ورعايتها حتى وصلت إلى ما هي  
عليه اليوم، وكان الكاتب حريصاً على أن لا يؤنب أو يلوم  
أو يعيب لهذه المعارضة جحودها وتكرها للدور الحاسم  
للرئيس في صناعة الديمقراطية وتوفير مقومات وشروط  
انتصارها وصيرورتها . مؤكداً في الوقت ذاته ان الواقع  
الراهن للخطاب السياسي والاعلامي لأحزاب المعارضة  
الذي تجاوز بمضامينه ومفرداته اللغوية واستهدافاته جميع  
الحدود والمعايير والأخلاقيات المسموح بها في المجتمعات  
الديمقراطية المتقدمة في مثل هذه المراحل والظروف  
الاستثنائية ، هذا الخطاب بأساليبه ووسائله ومضامينه  
المبتذلة والرخيصة، إنما يؤكد وبجلاء حقيقة ما ذهب إليه  
الكاتب من استنتاجات عملية ابرزها:

■ ان الفضل بعد الله سبحانه وتعالى يعود أولاً وأخيراً  
للأخ الرئيس في وجود وانتصار الديمقراطية في اليمن، وأن  
ما تتمتع به هذه الأحزاب من الحقوق والحريات في ممارسة  
نشاطها، واطلاق العنان لخطابها السياسي الاعلامي ليخلق  
في فضاءات الحرية الرحبة متجاوزاً القيم والمعايير الأخلاقية  
والمهنية، إنما هو جزء بسيط من ثمرات الإنجازات التي حققها  
الأخ الرئيس مثل غيرها من الحقائق المتعلقة بالرئيس كنهج





وسلوك قيادي والتي تحاول أحزاب اللقاء المشترك تجاهلها أو تغييبها، كما تجاهلت مضامين فلسفة ورؤية الرئيس الناضجة والمبكرة عن الديمقراطية وأهميتها ومكانتها وإفرازاتها السلبية المحتملة حين أكد أكثر من مرة وفي أكثر من مناسبة، بأنه ليس هناك شيء أسوأ من الديمقراطية على الحكام والشعوب، إلا غياب الديمقراطية ذاتها عن واقعهم وحياتهم .. وطالما آمننا بالديمقراطية وارتضيناها خيارا وطنيا استراتيجيا، علينا أن نتقبل نتائجها وإفرازاتها المختلفة مهما كانت، ومثل هذا الجهل أو التجاهل لقناعات الرئيس الديمقراطية، شكل مبررا لاستمرار محاولات هذه الأحزاب في استهداف الأخ الرئيس عبر خطابها السياسي الاعلامي والإساءة المباشرة إليه وإلى تاريخه وإنجازاته، إنما يؤكد مجددا مدى حكمة وحلم وحنكة الأخ الرئيس، وإيمانه المطلق بمبادئ الديمقراطية وحرصه على ضرورة وجودها واستمرارها وتقبله بكل رضى لمختلف إفرازاتها السلبية وأخطائها الناجمة عن وعي أو غير وعي، بما فيها تلك التي تطاله بالباطل، وكان ولا زال حريصا على السمو فوق كل الصفائر والاستثمار السياسي الانتهازي السيئ من قبل البعض للحريات والحقوق الديمقراطية، لأن هدفه الوطني ونهجه القيادي باستمرار هو المضي بالتجربة الديمقراطية نحو غاياتها المثلى وانتصارها النهائي بحيث تغدو آلية وطنية حاسمة للتغيير وقادرة على تطهير ذاتها وتطهير المجتمع من كل السلبيات والاطّاء والممارسات الشاذة.

إن أحزاب اللقاء المشترك التي توخت في خطابها الاعلامي السياسي الاسائة إلى الرئيس والتقليل من إنجازاته



الديمقراطية أو اظهاره بالقائد الذي لا يؤمن بالديمقراطية، هذه الدعاية المضادة حولها الرئيس بحلمه ونهجه وسلوكه الديمقراطي المعاصر، إلى دعاية لصالحه حين أكد للرأي العام المحلي والدولي عن إيمانه بالديمقراطية وتقبله للرأي الآخر مهما كان سلبيا .

● وزير الدولة

أمين عام رئاسة الجمهورية







## صانع أعراس الوطن وأفراح الشعب

الحملة الدعائية الانتخابية التنافسية التي تشهدها اليمن هذه الأيام عشية الانتخابات الرئاسية والمحلية، يعتبرها الكثير من رجال السياسة والاعلام، وبشهادة المنظمات الاقليمية والدولية ومراكز الدراسات والابحاث المختصة والمعنية بحقوق الانسان والمجتمع المدني والممارسة الديمقراطية في العالم والبلدان النامية، بأنها من ابرز واهم الاحداث السياسية الديمقراطية في المنطقة خلال العقود الثلاثة المنصرمة، وتجسد في الوقت ذاته السمات النوعية المتميزة للتجربة الديمقراطية في بلادنا، والتي تجلت في مستوى تطور الوعي والممارسة الشعبية الديمقراطية، وعبرت بجلاء عن الحيوية السياسية للمواطن اليمني وقوة ارادته واصراره على التغيير والتحديث، واستيعابه للمتغيرات الكونية من حوله وقدرته على التعاطي الايجابي والمثمر معها وبما يتلائم وامكانيات وظروف وسمات الواقع اليمني وضمن السياق الذي يخدم هذا الواقع ويساعد على تطوره ويعزز من حصانته وامنه واستقراره.





تعيش اليمن هذه الايام عرسها الديمقراطي المهيّب الذي يتجلّى في اسطع صوره امام الرأى العام المحلي والخارجي بما تشهده الساحة الوطنية من تفاعل وحراك سياسي جماهيري غير مسبوق حيث تزدان الساحات العامة بصور المتنافسين الخمسة على كرسي الرئاسة، اللذين يواصلون حملاتهم الانتخابية عبر وسائل الإعلام والمهرجانات الخطابية التي تنظم في عواصم المحافظات في ظل تغطية اعلامية رسمية مفتوحة ومتكافئة، وفي حملات اعلامية سياسية دعائية شرسة ومفتوحة ما فتئ لهابها يتصاعد يوما بعد يوم بين مختلف الاحزاب والقوى السياسية والاجتماعية، التي سخرت كل امكاناتها وطاقاتها المادية والذاتية، وخبراتها العملية والسياسية والدعائية لدعم مرشحيها الى الانتخابات الرئاسية والمحلية، مستخدمة مختلف الوسائل والمنابر السياسية الاعلامية المتاحة، ومبتدعة الكثير من الأساليب الفاعلة المرئية وغير المرئية، للوصول إلى عقل الناخب من مختلف الشرائح الاجتماعية والعمرية في كل مكان وزمان، للتأثير على مواقفه وخياراته الانتخابية، من خلال خطاب اعلامي سياسي حز، متجاوزا في مضامينه، ومفرداته اللغوية، واستهدافاته وملفاته الدعائية بشقيها الايجابي والسلبي جميع حدود الحريات الديمقراطية، والمعايير الاخلاقية المسموح بها في المجتمعات الديمقراطية المتقدمة في مثل هكذا ظروف ومراحل استثنائية.

إن الحقيقة التي تحاول احزاب المشترك تغييبها هي:





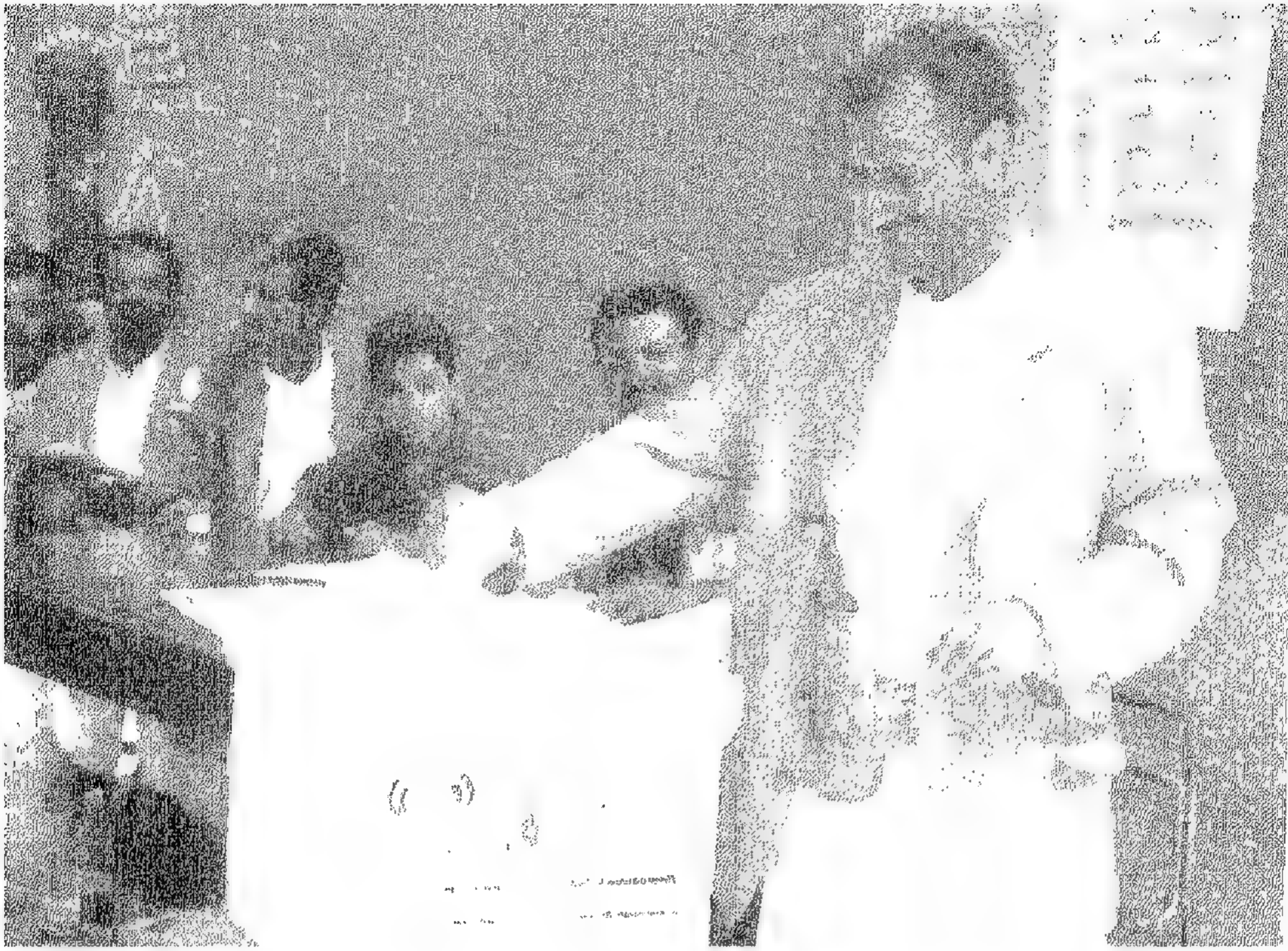




إن هذا العرس الوطني السياسي الجماهيري إنما يعبر في مضامينه وأشكاله ووسائله وقواه المحركة عن حقيقة انتصار الديمقراطية في اليمن وبلوغها مستوى رفيع من التطور النوعي الشامل على المحورين الرأسي والأفقي وعلى صعيد البناء المؤسسي والتشريعي والوعي والممارسة الشعبية، الأمر الذي أهلها في تجاوز مرحلة الطفولية السياسية، وتجاوز واقع التراجع أو الانتكاسة، لتصبح وبإعتراف العدو قبل الصديق أحد أعظم الوسائل الوطنية الشعبية للتغيير والتحديث والبناء ... وهنا بالذات تتحدد أحد أعظم الانتصارات والانجازات الوطنية المضافة الى الرصيد الشخصي للأخ الرئيس علي عبدالله صالح.

إن الانتصار والانجاز الديمقراطي للأخ الرئيس يتجلى اليوم وفي لحظات العنفوان والرخم الانتخابي، في حقيقتين تربطهما علاقات جدلية تبادلية تكاملية هما : الحقيقة الاولى : تتجسد في الديمقراطية اليمنية ذاتها وهي ساطعة كالشمس امام العالم والشعب اليمني كانجاز تاريخي تفرد الرئيس علي عبدالله صالح بزراعة بذورها في الواقع اليمني البكر حيث عني دون غيره برعايتها وتنميتها وحمايتها، وخلق كافة الشروط والضمانات اللازمة لاستمراريتها ونجاحها، مداريا عنها كل أمراضها ومخاطرها الداخلية، وكافة تأمرات القوى الداخلية والخارجية التي حاولت مرارا وتُدّها، او تشويه مضامينها ومبادئها ووسائلها، او حرف مسارها وافراغها





من اهدافها الوطنية . وهذه الحقيقة يستحيل بمكان  
على أي جاحد التكرار لها، او تزييفها بعد ان ترسخت في  
الوعي والقناعات الشعبية.

الحقيقة الثانية : تتجسد في ما يعتمل اليوم على الساحة  
الوطنية من حراك ديمقراطي ومنافسة انتخابية شديدة  
هي الاولى من نوعها على الساحة الوطنية والعربية من  
حيث اهميتها، وقوة فعلها وتفاعل الشعب معها، ومن حيث  
وسائلها وادواتها السياسية هذه الحقيقة تمثل ايضا احد  
انجازات الأخ الرئيس الديمقراطية، ومثلت نتاجا حتميا  
لثمرة جهوده وعطاءه القيادي المتواصل في إثراء وتطوير  
المكونات والبنى الاساسية للتجربة الديمقراطية وحرصه





على استكمال عناصر بنيانها ومكونات فعلها وتطويره ليس فقط على الصعيد النظري التشريعي المؤسسي، ولكن أيضاً وهذا هو الأهم على صعيد مكوناتها الاجتماعي والسياسي، باعتبار الديمقراطية عملية سياسية ذات شقين تكامليين وتبادليين في مكوناتهما وفعلهما، يشترط وجود أحدهما بالآخر، وهما السلطة المنتخبة ديمقراطياً والمعارضة العلنية.

فمنذ الأزمات الأولى للعملية الديمقراطية كان الأخ الرئيس على يقين مطلق بأن لا حرية ولا ديمقراطية حقيقية دون معارضة قوية وفاعلة، ومن هذا المنطلق عمل على تهيئة العوامل والشروط المواتية لظهور معارضة وطنية سياسية قوية وجادة بدأها بتفكيك رواسب السلوك والثقافة السياسية المبنية على إرهاب الدولة وتخويف المواطن واستئصال جذورها المترسخة في الوعي والوجدان الشعبي وحكمت وتحكمت في سلوك الشعب خلال عقود طويلة من سيطرة وحكم الأنظمة الشمولية الدكتاتورية، وتحرير الشعب من عقد الخوف التي كبلت حريته وشلت فاعليته وقدرته على المعارضة، والعمل في الوقت ذاته على تفكيك أجهزة الأمن والقمع الرسمية الموروثة ورفع يدها عن الشعب، فالتشريعات الدستورية والقانونية حول الحقوق والحريات وحدها لا تكفي إن لم يتم خلق الوعي بها وتوفير آليات ووسائل ممارستها وضمانات حمايتها. إن المعارضة مثل الديمقراطية، كانت هي الأخرى بحاجة إلى من يساعدها على الخروج من اقبيتها السرية



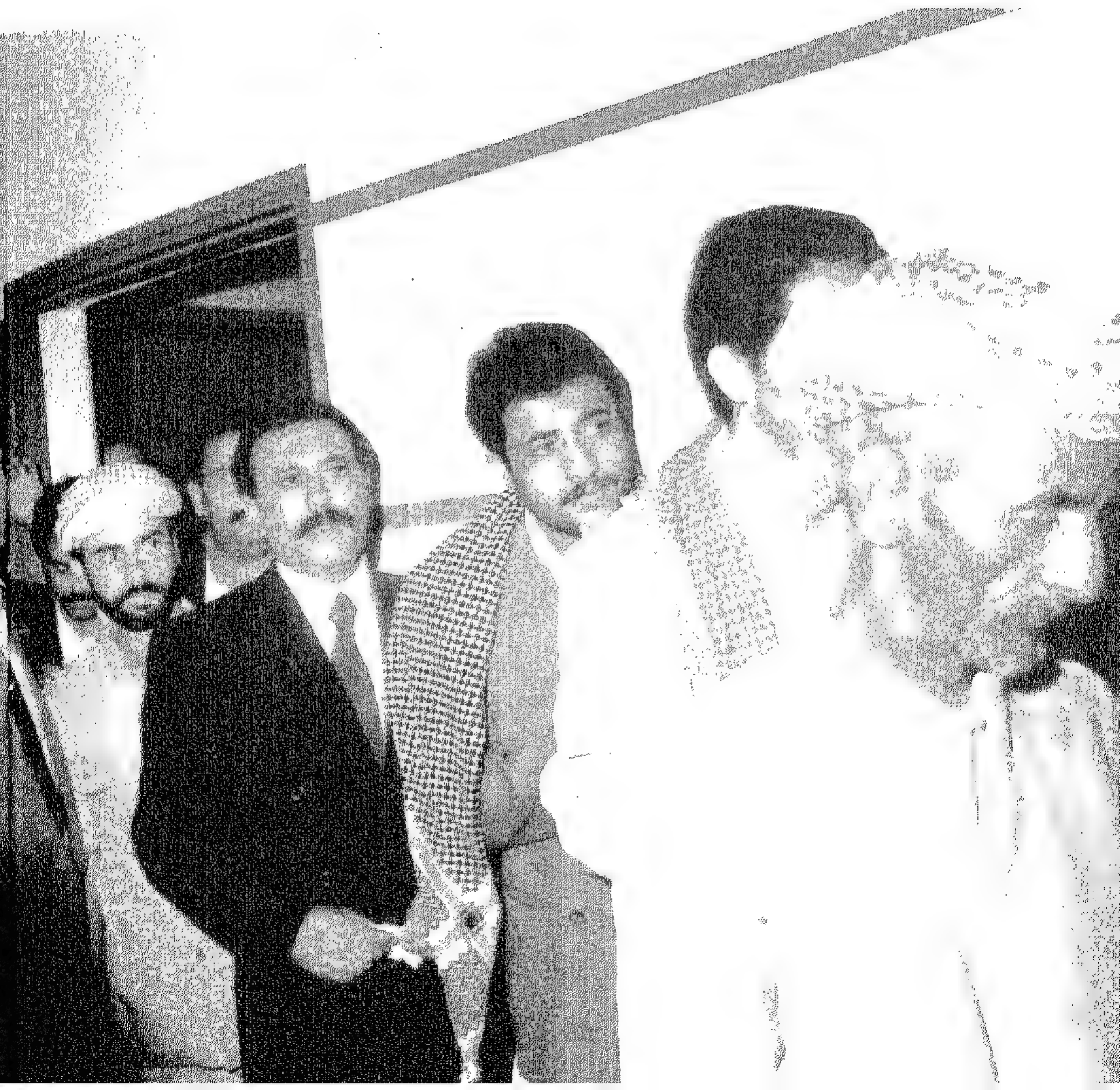
تحت الارض، ويحررها من جمودها الفكري والعقائدي ووسائلها العملية الرتيبة وبنائها التنظيمي المبني على السرية. وحده الرئيس استطاع ان يمد يد العون الى المعارضة وينتشلها من جمودها وسلبيتها ويوفر لها شروط الفعل الوطني الإيجابي ويحررها من تبعيتها وولائها المشبوه لقوى خارج الحدود، ويجمع شتات جزرها المتنافرة والمتناقضة عقائديا وفكريا وسياسيا وتنظيميا وولاء، ويضعها على طاولة الحوار الوطني طالباً منها العمل على صياغة برنامج وطني مشترك لبناء وتنمية اليمن، وفي ضوء هذا البرنامج «الميثاق الوطني» عمل على خلق الآلية الوطنية الشعبية التي تضطلع بمهمة انجاز هذا المشروع الوطني التتموي الذي جسده الميثاق الوطني، وكان ان تمخض هذا الجهد بتأسيس المؤتمر الشعبي العام الذي ضم كل التيارات والتنظيمات السياسية والحزبية على الساحة وصهر تناقضاتها الفكرية والسياسية وولاءاتها الحزبية الضيقة في بوتقة وطنية واحدة، قبل ان ينتقل الى الخطوة الديمقراطية الأكثر اهمية والمتمثلة في الانتخابات الشعبية الحرة والمباشرة للسلطة التشريعية «مجلس الشورى» وانتخابات قيادة المؤتمر الشعبي العام كسلطة تنفيذية سياسية.

هذه التجربة التي استمرت تقاعلها وتطورها لمدة ١٢ عاماً شكلت القاعدة الاساسية المثلى التي قامت عليها التجربة الديمقراطية لدولة الوحدة في العام ١٩٩٠م . وان كان الواجب يحتم علينا مواصلة اعادة سرد الحقائق في سياق





ردنا على الخطاب الاعلامي لأحزاب اللقاء المشترك المبني  
على نهج تدميري يستهدف طمس الحقائق او تشويهها،  
وبالتالي تزييف الوعي الشعبي، إلا اني اتوقف ليقيني ان  
حقائق الانجازات الديمقراطية للأخ الرئيس بعد الوحدة  
حتى اليوم لا زالت راسخة في الوعي الشعبي ويستحيل



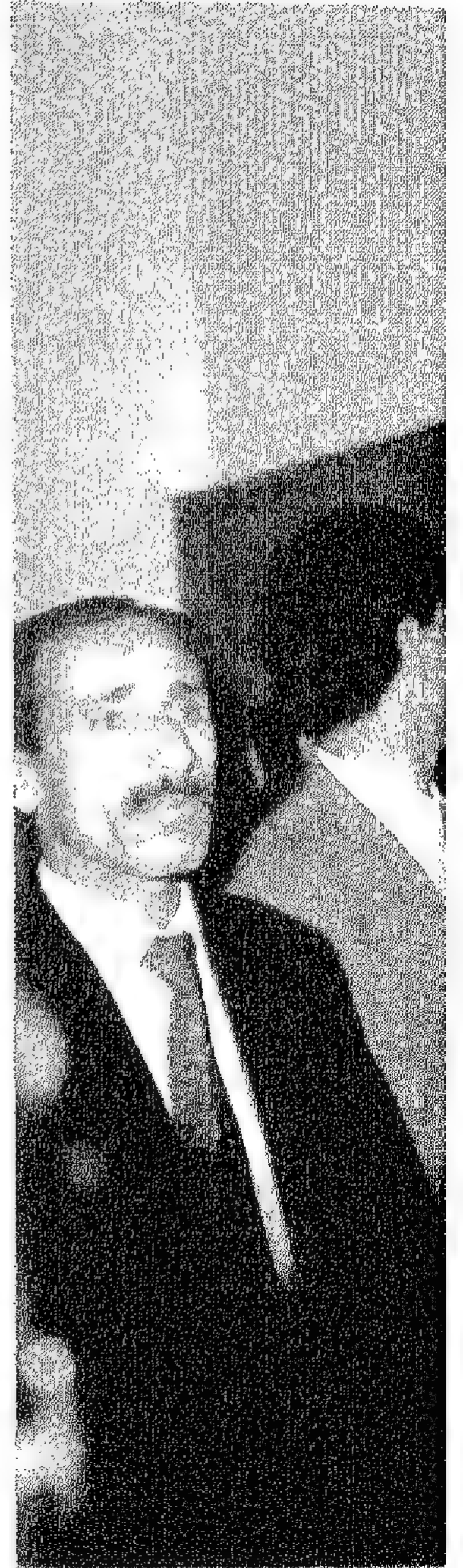


النيل منها، ولكي اتمكّن من العودة للحديث عن الحقيقة الثانية التي ذكرتها آنفاً.

### صانع العرس الانتخابي :

لولا الأخ الرئيس ما كان لهذا العرس الوطني الانتخابي ان يتم بهذه الحلة القشبية، وبهذا العنفوان الوطني والزخم الجماهيري والتنافس الشديد، هذه الحقيقة التي تحاول احزاب اللقاء المشترك تجاوزها او تغييبها عن الوعي الشعبي، بفعل ما تعانيه في تكوينها الداخلي من عقد نقص وشعورا بالعجز تحاول تعويضه بممارسات ميؤوسة للتقليل من أهمية ودور ومكانة الاخ الرئيس وانجازاته العظيمة.

منذ وقت مبكر شرع الاخ الرئيس للإعداد لهذا الحدث العظيم «انتخابات العام ٢٠٠٦ م المحلية والرئاسية» ليس فقط من أجل تقديمه بهذا الشكل الجميل الذي يظهر به اليوم ولكن ايضا من اجل خلق منافسة حقيقية على السلطة بين الحزب الحاكم واحزاب المعارضة، وتوفير كل الضمانات والشروط والمعايير المحلية والدولية لانتخابات حرة ونزيهة ومتكافئة. وما يعتمل اليوم على الساحة لن يتأتى







من خلال الامنيات او بعضا سحرية، او بفعل نشاط المعارضة وقوة فعلها وثقلها على الساحة، كما يحاول البعض تصويره، وانما تحقق بفعل جهود الأخ الرئيس الذي حرص منذ البداية على الأخذ بيد المعارضة ووفر لها كل سبل ووسائل الدعم السياسي والمعنوي والمادي التي لن تحضى بمثلها معارضة في اي بلد نامي، وفتح امامها فضاءات غير محدودة من الحريات والحقوق الدستورية لتمارس نشاطها السياسي على الساحة دون ان يسمح لأي من اجهزة الدولة الشرعية والقانونية في ضبط المخالفات المرتكبة التي غالبا ما ميزت نشاط هذه المعارضة وخطابها السياسي الاعلامي، قاطعا امامها كل محاولات الإنكفاء ومغادرة الساحة السياسية والجماهيرية تحت مبررات وشعارات زائفة وواهية، وحدها الثوابت الوطنية المتمثلة بالديمقراطية والوحدة والسيادة الوطنية بقيت دون غيرها عند الرئيس خطوط حمراء لا يسمح تجاوزها من قبل اي طرف سياسي وطني.

وقد شجع هذه الأحزاب على الحوار الديمقراطي الداخلي والحوار الثنائي فيما بينها، وكان حريصا في الوقت ذاته على الوصول بهذا الحوار الى ابعاد مدى ممكن له، من خلال اسهامه العملي المتواصل في تقريب وجهات النظر و تحطيم الحواجز والفواصل التاريخية والفكرية والعقائدية التي كانت تحول دون تقاربها، ومهد امامها كل السبل للتقارب والعمل المشترك وصولا إلى تأسيس ما يسمى باحزاب اللقاء المشترك، الذي كان



الرئيس حريصاً على بقاءه واستمراره بالرغم مما تحمله في تكويناتها الفكرية والتنظيمية وتاريخها السياسي من عوامل الصدام والاختلاف أكثر مما تحمله من عوامل الشراكة والتوحد، وكان الرئيس حريصاً في مساعدتهم على تجاوز هذه الخلافات بهدف خلق معارضة قوية، واكساب الشارع السياسي اليمني المزيد من القوة وعوامل الحراك والتطور الديمقراطي.

وقد عمل الرئيس قبل الحديث عن الانتخابات الرئاسية القادمة على الدفع بالمعارضة بتقديم برنامجها ومشروعها السياسي، واثمر هذا التحريض السياسي عن مشروع اللقاء المشترك للإصلاح السياسي الذي مثل بالنسبة للرئيس خطوة ايجابية جادة نحو الامام، تكمن اهميتها في انها مثلت خطوة منظمة في طريق الشراكة الجادة بين هذه الاحزاب، بغض النظر عن مضمون هذا البرنامج الذي استهدف من خلاله المزايدة السياسية بأساليب انتهازية عفنة، ليس فقط في طبيعة الاطروحات غير الواقعية والتي تستهدف في مضمونها احداث انقلاب سياسي على الدستور و الرئيس وحزبه، اكثر مما تستهدف الإصلاح، ولكن أيضاً حين طالب اصحاب هذا المشروع الأخ الرئيس بتبنيها وتحقيقها نيابة عنهم، وكان موقف ونهج الرئيس ازاء هذه الاساليب الاستفزازية متسم بالحلم والحكمة والحرص على استمرار وتطوير تجربة اللقاء المشترك والتعاطي مع اطروحاتها بالمرونة والدفع بهذه الاحزاب الى النضال المشترك وسط الجماهير





لتحقيق هذا البرنامج الذي لا يعبر بالضرورة عن قناعات الحزب الحاكم.

وفي ١٧ يوليو ٢٠٠٥م أعلن الرئيس عدم نيته في ترشيح نفسه للانتخابات، وكان هذا الاعلان بمثابة محاولة لاحداث الحركة والتفاعل السياسي المطلوب وطنيا من قبل هذه الاحزاب، وطالبها في نفس اليوم باعداد نفسها لتسلم قيادة البلد سلميا عبر صناديق الاقتراع وترشيح من تجد فيه الكفاءة والاقتدار لتولي قيادة البلد. لقد اتسم رد هذه الاحزاب بالسلبية على مبادرة الرئيس، واتخذت منها مادة اعلامية سياسية للإساءة إلى الرئيس، لتداري بها حالات عدم الثبات التي اصبحت بها من هول الصدمة لانها لم تكن مؤهلة او مهيئة او قادرة على النهوض بمثل هذه المهمة الوطنية الجسيمة التي اوكلها الرئيس اليهم، وهذا ما صرحت به حينها ولو باستحياء.

وبغض النظر عن ردود الفعل الآنية والمستعجلة من قبل احزاب المعارضة على تصريحات الرئيس، لكن ردود فعل قيادات احزاب المشترك على إعلان الرئيس كشف عورتها امام الجماهير والرأي العام العالمي، ووضعها امام تحد تاريخي وشعبي عليها ان تهين نفسها له، وحتى تتمكن من ان تبرر وجودها واستمرارها على الساحة السياسية وفي اوساط الجماهير، عمدت الى تفعيل جهودها واعداد نفسها لمواجهة امتحان عسير وضعها الرئيس فيه، والذي نتائجه من الخطورة بحيث يقرر مصير ومستقبل عمل هذه الاحزاب ومبررات استمرارها ووجودها.



وقد حاولت هذه الاحزاب ومنذ وقت مبكر ان تهين نفسها سبل الخروج من براثن الازمة التي وجدت نفسها غارقة فيها، وبدأت توجه هجومها الرئيسي صوب الانتخابات القادمة، عملاً بالمبدأ القائل «خير وسيلة للدفاع هي الهجوم» وبدأت تقدم مطالبها وشروطها الكبيرة والكثيرة لقبول مشاركتها في هذه الانتخابات، ملوحة بالمقاطعة التي كانت تمثل اسهل وسائلها المتاحة للهروب من المسؤولية ومهددة بنسف التجربة الديمقراطية واغراق البلد في الازمات والصراعات الداخلية الخطيرة والمدمرة، وفي الوقت ذاته تحميل المؤتمر الشعبي العام المسؤولية عن ذلك، الذي طالب احزاب اللقاء المشترك بالحوار للوصول الى قواسم عمل وطنية تمهد للانتخابات في ضوء التشريعات الدستورية، والذي رفض من جانبه كل اشكال الابتزاز ومحاولة لي ذراعه.

ومرة اخرى وحين وصل الحوار بين المؤتمر واحزاب اللقاء المشترك الى طريق مسدود ووصل نقطة اللاعودة، تتجلى عظمة وحكمة الاخ الرئيس وقدرته على التعاطي مع مثل هذه الازمات، التي ادرك من خلالها خطورة المرامي والاهداف البعيدة لاحزاب اللقاء المشترك، التي حاولت الهروب من عجزها ووضعها المأزوم، بتبني مطالب تعجيزية غير مشروعة وغير دستورية، ولكي يقطع الطريق امام محاولات هذه الاحزاب تفجير الوضع الداخلي والاجهاز على التجربة الديمقراطية، بادر الاخ الرئيس على القبول بهذه الشروط وهو على يقين بطبيعة





وحجم المخاطر الكبيرة المترتبة اولا في حالة القبول و كذلك المخاطر المترتبة في حالة الرفض ثانيا، حتى وان كانت هذه المخاطر متوازنة في كلا الحالتين، لكن القبول بهذه المطالب والاشتراطات المستحيلة من شأنه ان يضع المسؤولية المستقبلية على عاتق هذه الاحزاب في حالة الفشل لا سمح الله، وفي الوقت ذاته اوضح للشعب حقيقة مخاطر هذه النوايا والممارسات، ليتحمل واجبه الوطني في حماية مكاسبه وحقوقه وأمنه.

وقد قبل الرئيس بمطالب احزاب اللقاء المشترك واشرف على توقيع ما سمي باتفاق المبادئ بين المؤتمر الشعبي العام واحزاب اللقاء المشترك مقدما تنازلات كبيرة على حساب الشعب وعلى حساب المؤتمر الشعبي العام وعلى حساب الدستور، وهو على يقين ان مثل هذه التنازلات ستتحول في المستقبل إلى مكاسب سوف تصب في سجله التاريخي وفي رصيد الوطن وفي صالح التجربة الديمقراطية.

إن احزاب اللقاء المشترك التي لم تجد بداً من السير في طريق الانتخابات بعد ان تم قبول كل مطالبها وشروطها للمشاركة، قد هيأت نفسها لجولة ما بعد الاستحقاق الانتخابي وهذا ما يكشفه بجلاء خطابها الاعلامي.. ولكن ما هي طبيعة هذه الجولة؟ وما هي وسائلها وادواتها ومطالبها واشتراطاتها؟.. لا احد يعلم ذلك على وجه الدقة ولكنها بالطبع ستكون امتدادا لماضي واساليب هذا التكوين الحزبي وتطلعاته ووسائله غير المشروعة في بلوغ



اهدافه الخاصة على حساب مصالح الوطن . وفي مقابل ذلك كانت الجماهير قد تعلمت وعرفت عنه الكثير التي باتت اكثر وعيا ويقظة مما كانت عليه في الماضي حيث يستحيل تمرير اي مغالطات جديدة عليها .

هذه هي الحقيقة، وهذه هي انجازات وأعمال الرئيس المتواصلة والمضنية في الاعداد لهذا العرس الديمقراطي البهيج، الذي يمثل بكل المقاييس والمعايير التي يتجلى من خلالها هذا الحراك والتفاعل الشعبي، لبنة نوعية جديدة وقوية تضاف إلى مداميك التجربة الديمقراطية الراسخة في أعماق اليمن ارضا وتاريخا وانسانا ... وها هي العبقورية القيادية الفذة، وقوة الحكمة، وسعة الحلم، وكفاءة القيادة، ومهارات الريان في قيادة سفينة الوطن نحو الغد الجميل متجاوزا حقول الألغام السياسية، ومصائد الأزمات المفتعلة، تتجلى في هذه الفضائل غير المتناهية للحرية والسلام التي تعمل في رحابها الاحزاب والقوى السياسية والاجتماعية المتنافسة، وساعدت الكثير من هذه الأحزاب على الخروج من حالة التقزم السياسية والجماهيرية ومن توأبيتها الفكرية الماضوية المحنطة التي تعيش داخلها بعيدا عن الجماهير ومتغيرات واحداث التاريخ والعالم، لتجد في هذه الانتخابات وحملاتها الدعائية الاعلامية فرصتها المواتية للخروج إلى دائرة الضوء من خلال الدفع بمرشح مغمور لمنافسة شخصية ذات مكانه .. وطنية وتاريخية وعالمية هامة مثل الأخ الرئيس، او من خلال وسائل اعلامها المسخرة للبحث





عن دور سياسي مرجو او مقعدا صغيرا على رصيف  
الشارع السياسي ، عبر محاولات يائسة للنيل من تاريخ  
ودور ومكانة حزب جماهيري عظيم وعريق مثل المؤتمر  
الشعبي العام، أو من قيادته الوطنية التاريخية.. ولا ريب  
من ان هذه هي الفرصة التاريخية الوحيدة والمناسبة  
لظهور الأقسام والاعلان عن وجودهم من خلال الوقوف  
ولو للحضات الى جانب العمالقة والعظماء امام الرأي  
العام، قبل ان يتواروا في جحورهم بعيدا عن الانظار.



## الإنطلاقة نحو المستقبل المشرق

في تاريخ الاوطان احداث ومحطات تاريخية فاصلة بين زمنين وواقعين متباينين وتحرص الشعوب على تخليدها والاحتفاء بها كمناسبات وأعياد وطنية وشعبية عامة، ليس فقط من أجل التذكار بأهمية هذا الحدث ولكن لابراز ما ترتب عنه من تبدلات جوهرية ايجابية في الواقع الحياتي والاجتماعي والأمني، ونهضة تنموية شاملة تطل بخيراتها مختلف العناصر المكونة لخارطة الوطن الاجتماعية والجغرافية دون استثناء.

وفي تاريخنا الوطني المعاصر يمثل الـ ١٧ من يوليو ١٩٧٨م أحد أبرز الاحداث والمحطات التاريخية التي لا تقل أهمية عن ٢٦ سبتمبر ٦٢م و ١٤ اكتوبر ٦٣م، وان كان يمثل امتدادا عضويا لهما وفي الوقت ذاته دليل انتصار أهدافهما وقدراتهما على الاستمرارية والتجدد، الى جانب ان الـ ١٧ من يوليو ١٩٧٨م اضحى احد اهم ادوات الفعل الشعبي لتصحيح الاختلالات في مسيرة الثورة اليمنية وتطهيرها من الادران التي علقت بها ومنح قاطرة الثورة المزيد من مصادر القوة والطاقة الشعبية المتجددة التي لا تتضب بعد ان صحح مسار توجهها ووضع عجلاتها على





سكة التقدم الحضاري بشروطه ومتطلباته واحتياجاته المعاصرة والمستقبلية.

لقد تمثلت أبرز شروط ومقومات التحول النوعي الجذري والشامل في تاريخنا الوطني الحديث الذي بدأ قبل ٢٨ عاماً في شخصية القائد علي عبدالله صالح كواحد من أشهر قادة التاريخ الذي شكل ظهوره على المسرح السياسي اليمني وسيرة حياته وفعله وفكره النظري رافعة النهوض الحضاري التتموي ومحورا لحركة وفعل التاريخ الوطني للشعب اليمني على مدى ثلاثة عقود من خلال قدرته على صنع الانجازات وتجاوز المستحيلات وجسر الهوية السحيقة التي تفصل وطننا عن العالم وركب التقدم الحضاري .. علي عبدالله صالح يعتبر أول رئيس يخرج من اوساط العامة من فقراء هذا الشعب، ليغدو حتمية تاريخية وضرورة وطنية وشعبية للخروج بالوطن من مآسيه وتخلفه المريع ونفقه المظلم ومن دوامات العنف والصراع الدامي على السلطة. لقد اسقط الأخ الرئيس علي عبدالله صالح الوهية الحكم الذي كان محتكرا (أسريا) سلاليا واصبح الحكم للشعب عبر نوابه فيها وبالشورى التي هي الديمقراطية اليوم في إنتخابات تنافسية رئاسية وبرلمانية يقرر مصيرها الشعب.

لقد دخل هذا الحدث وهذا التاريخ - الذي تولى فيه علي عبدالله صالح مقاليد الحكم - ادبنا السياسي وثقافتنا الوطنية والشعبية كيوم للديمقراطية، وسجلته



كتب التاريخ كبداية حقيقية لعصر الديمقراطية، وسلطة الشعب، وفي اعتقادي ان مثل هذا التصنيف السياسي رغم أهميته وأبعاده الوطنية والانسانية يتسم على كثير من القصور في فهم اهمية وأبعاد هذا الحدث وهذا اليوم.

فالديمقراطية والتي هي أحد أركان ومقومات الحرية لم تكن سوى الخطوة الاولى في مسيرة نهج وطني سياسي تنموي شامل يمتد لثمانية وعشرون عاما زاهرا بالإنجازات والانتصارات في مختلف ميادين الحياة.

### في البدء كانت الديمقراطية

حين فرضت الاحداث والتطورات الداخلية على الرئيس علي عبدالله صالح تحمل احد أعظم المهام الوطنية وأكثرها خطرا، وحتمت عليه سماته القيادية وغريزته في التضحية من أجل الوطن بذل اغلى ما يملكه للخروج بالوطن من ازماته المستعصية ومستتقات الدم والموت ..  
وحين طلب منه اترابه وزملائه القعود على كرسي القيادة الذي هابه الكل، اشترط ان يكون ذلك بناء على خيار الشعب وإجماعه عبر ممثليه، في هذه اللحظات تجلت عبقرية القائد وحرصه على تدشين البداية لمرحلة نوعية متميزة في تاريخ الوطن تتجلى ابرز سماتها وملامحها العملية من خلال جملة من الحقائق ابرزها:  
- ان يكون قائدا منتخبا ومجمع عليه من قبل الشعب،





وان يجسد انتمائه وفعله الى الشعب وليس الى الانتماءات والولاءات الضيقة وان يستمد قوته وشرعيته وقراراته من هذا الشعب فهو وحده القادر على حماية هذه السلطة وتأمين مسيرتها وديمومة فعلها المتطور، ومثل هذا المبدأ السياسي الذي ترسخ في الحياة السياسية العامة إنما يجسد عبقرية هذا القائد وتفرد ونبوغه ليس فقط في استقراء حقائق الواقع واشكالاته وإنما أيضا في استشفاف المستقبل ومتغيراته قبل أكثر من عقدين ونصف وحرصه على اعداد وتهيئة الواقع اليمني للظفر بمعارك المستقبل والتصدي الناجح لمتغيراته.

- في ١٧ يوليو ١٩٧٨م بدأ العمل الفعلي المباشر في تحقيق احد اهداف الثورة المتمثل في بناء المجتمع الديمقراطي، ويعتبر علي عبدالله صالح اول زعيم على مستوى العالم العربي والنامي ينجح في حل مسألة السلطة بشكل جذري ونهائي، ويغير مصادرها ووسائلها التقليدية العسكرية المتخلفة والمدمرة، بوسائل ومصادر وادوات سلمية معاصرة تستمد شرعيتها من الشعب ومن صناديق الاقتراع المعبرة عن ارادته وخياراته، لقد كان الرئيس ومن خلال استقراءه الدقيق لتاريخنا الوطني وتاريخ غيرنا من الشعوب على يقين من، أن الأنظمة التي لا تستمد شرعيتها من الشعب، تمثل شكل من اشكال الإستعمار والاستعباد الداخلي حتى وأن كانت مبنية على شرعية ثورية أو عسكرية أو حزبية دكتاتورية، وأن أي نظام أو سلطة سياسية لا يحميها الشعب لا يمكن لها



الإستمرارية إلا من خلال أدوات ووسائل القمع الداخلية، ومثل هذه الأنظمة تحرص على استثمار امكانية الوطن وثرواته وقدراته المتاحة لحماية ذاتها على حساب التنمية واحتياجات الشعب المتنامية، واثبتت بانها أنظمة تقود شعوبها إلى التخلف والتمزق الإجتماعي ... بحل مسألة السلطة ونجاحه في ان يعيد للشعب احد ابرز حقوقه المسلوبة منه عنوة ولعدة سنوات، تمكن علي عبدالله صالح من الخروج بالوطن من احد اكبر واصعب الأزمات التي تعاني منها الكثير من الشعوب المتخلفة بفعل الحروب والصراعات الداخلية في سبيل السيطرة الطائفية أو القبلية أو المناطقية أو السلالية على السلطة والاستخوذ غير المشروع على الثروة الوطنية، وقد مثل هذا النجاح احد عوامل الاستقرار الاجتماعي والامن الوطني وتحرير الشعب من التبعات المدمرة لدوامات الصراعات والحروب الداخلية المتعاقبة من اجل الضفر بالسلطة، وهو الامر الذي مهد لتوسيع القاعدة الاجتماعية والوطنية للسلطة وجعل ابوابها مشرعة امام كل ابناء الوطن دون استثناء، وساهم في بناء مؤسسات الدولة الحديثة على أسس وطنية وعلمية معاصرة.

في الوقت الذي استخدم فيه الرئيس الديمقراطية كمفتاح سحري لحل إشكالات وأزمات الوطن المعقدة والمستعصية، فقد كان شديد الحرص على التمسك بها كخياراً وطنياً استراتيجياً لا حياد او تراجع عنه، وناضل سنوات من أجل حمايتها وتطويرها بأسلوب منهاجي





متدرج يستوعب عوامل الواقع الموضوعية وشروطه الذاتية، وجعل من الديمقراطية أداة لتحرير الشعب وتفجير طاقاته الإبداعية الخلاقية التي لا تتضب وآليه لضبط ايقاع حركة الواقع السياسي الوطني وتوجهاته ووسيلة شرعية لتنظيم جدلية العلاقة العضوية التبادلية التأثير بين قمة وقاعدة الهرم الإجتماعي والسياسي الوطني وفي الوقت ذاته بوثقة الوحدة الوطنية بمختلف تياراتها وأطيافها السياسية.

صحيح أن ١٧ يوليو مثل الانطلاقة الاولى للعملية الديمقراطية في اليمن والعالم النامي، إلا أنه شكل البداية النظرية والعملية لنهج سياسي وقيادي وطني تنموي شامل « اقتصادي، اجتماعي، ثقافي، اخلاقي أممي ودولي » يتسم بالواقعية والمصادقية والديناميكية وقدره هائلة على مجارات واستيعاب المتغيرات والتطورات الوطنية والدولية المتسارعة والتفاعل الايجابي المثمر معها، وفي اسوأ الحالات الخروج منها بأقل قدر من الخسائر والتبعات المدمرة التي اصبحت بها العديد من دول العالم.

ان أعظم انجازات الوطن الداخلية والخارجية في تاريخه الحديث ممثلة بالوحدة والحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان وما شهدته اليمن وطننا وإنسانا من نهضة تنموية شاملة تجاوزت من حيث حجمها ونوعيتها إطارها الزمني القصير جدا، فشلت الكثير من الأنظمة السياسية الوطنية في تحقيقها عبر عدة قرون.. هذه الإنجازات ما



كان لها أن تتحقق في زمن قياسي جداً.. من دون وجود مثل هذا النهج السياسي الذي وضع لبناته الأولى وشيد أعمدته الأخ الرئيس علي عبدالله صالح منذ السابع عشر من يوليو ١٩٧٨م.. بفعل نهج السابع عشر من يوليو استطاعت اليمن أن تتجاوز مختلف أزماتها والتأميرات الداخلية والخارجية التي تعرضت لها خلال ٢٨ عاماً. ان الـ ١٧ من يولي مثل غيره من الأحداث التاريخية العظيمة التي تتضح ملامحها وأهميتها كلما ابتعدنا عنها وتمعنا في دراستها وتحليلها بعمق وشمولية وواقعية. وأنا أعتقد ومن خلال معاصرتي لهذه التجربة وبدراستها بتمعن ان اختزال مضامين وأهمية الـ ١٧ من يوليو في قضية الديمقراطية وحدها فيه نوع من القصور وإهمال جزء من الحقيقة، ذلك أن الديمقراطية هي جزء من قضية الحرية بكل مدخلاتها مثل التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة واحترام الآخر، والقبول بنتائج الانتخابات والتشجيع بها ودعم المعارضة وتشجيعها وحمايتها والتحاور معها والأخذ بالصواب من آرائها واحترام إرادتها ( بما يفعل ) الأخ الرئيس القائد مع المعارضة اليمنية سيما بعد ان أصبح الشعب اليمني على يقين بأهمية هذا الحدث الذي غدى خلال ٢٨ عاماً بكل أبعاده ومضامينه ومكوناته الفكرية والعملية نهجاً سياسياً ريادياً في المنطقة والعالم العربي، وإذا ما نظرنا إلى المستقبل الوطني بمعايير ما تم تحقيقه من انتصارات ونجاحات في مختلف الميادين على الصعيدين الداخلي





والخارجي فأنا نجزم ان التمسك بهذا النهج الذي  
اختطه الرئيس علي عبدالله صالح، سيدفع اليمن الى  
مصافي الدول المزدهرة والمتطورة وأكثرها قوة واستقرارا  
على الصعيد الإقليمي، سيما وأن هذا النهج الذي يتصف  
بالحيوية والمرونة والقدرة على التجدد والتطور والتحديث،  
يجعل منه أكثر قدرة على استيعاب وتلبية احتياجات  
التطور التتموي واشتراطاته ومتغيرات في الداخل وعلى  
الصعيد الدولي.





## الانتخابات مدرسة للديمقراطية

تشهد الساحة الوطنية هذه الأيام حراكاً وطنياً وسياسياً كبيراً تشترك فيه جميع القطاعات الشعبية باختلاف فعالياتها وأطيافها السياسية، مستخدمة مختلف أدواتها وأسلحتها وأساليبها الديمقراطية المشروعة دستورياً ضمن أفق غير محدود من الحقوق والحريات والتنوع الفكري والسياسي القائم على ضمانات تشريعية ومؤسسية راسخة تكفل لهذا الحراك الجماهيري الوصول إلى أقصى مدى يمكن للقوى السياسية اليمنية بلوغه ضمن سياق الإلتزام بالثوابت والمقدسات والمصالح الوطنية الكبرى.

إن أهمية الانتخابات بحلقاتها ومستوياتها المختلفة «المحلية التشريعية» النيابية، و«التفذية، الرئاسية» أكبر من أن يتم اعتبارها تجسيدا لأحد أهم مبادئ العملية الديمقراطية، أو في كونها معياراً لتحديد المستوى الذي يتمتع به المواطن من الحقوق والحريات وضمناناتها، وبالتالي قياس مدى حجم وعمق وشمولية المشاركة الشعبية لهذه الحقوق وتفاعلها وفعالها الإيجابي البناء في ممارسة السياسة وتحديد خياراتها ومعالمها وشخصياتها المستقبلية، بل أن أهميتها تكمن أيضاً في إدراكنا لمستوى التطور الديمقراطي الذي حققه شعبنا فكراً وممارسة خلال ١٦ عاماً..





بالأمس القريب وحين كانت العملية الديمقراطية في أطوارها البدائية، كنا ننظر إلى الممارسة الديمقراطية من زاوية الخوف عليها من الفشل أو النمو المشوه في واقع اجتماعي، سياسي، اقتصادي، ثقافي يفتقر إلى الكثير من العوامل الموضوعية والشروط الذاتية لنجاحها، سيما ونحن ندرك أن الكثير من قوى الهدم والتخلف الاجتماعية قد وجدت في الديمقراطية الناشئة الوسط الملائم الذي مكنها الخروج من شقوقها وأقبيتها المظلمة حاملة معها أدوات واسلحة الهدم لتمارس فعلها بشكل علني وعلى أوسع نطاق، تحركها غايات وأهداف ماضوية سبق أن رفضتها الجماهير وألغتها حقائق التاريخ وتطوراتها المتسارعة.

وبالأمس كنا ننظر إلى العملية الديمقراطية وآلية تحقيقها لمبادئها المختلفة « الحرية الإعلامية والسياسية » والانتخابات ومؤسسات المجتمع المدني .. إلخ . من منظور ما تحققة من تراكمات كمية ونوعية تعجل بترسيخ وتعميق جذورها في الثقافة والممارسة والوعي الوطني، وتدفع بنموها المتواصل وتطورها الحلزوني المتدرج نحو الآفاق والغايات الوطنية المرجوة، والعمل في الوقت ذاته على تعزيز حصانتها وتطهير ذاتها من الأمراض والأدران والسلبيات التي علقت بها، وكان معيارنا في معرفة مدى حقيقة هذه التراكمات النوعية والكمية ومستوى التطور الذي بلغته التجربة الديمقراطية في بلادنا، ليس فقط تقبل الشعب لها وإيمانه بها واستعداداته الدائم للدفاع



المستميت عنها، ولكن أيضاً إمكانيات وقدرات الديمقراطية في حماية ذاتها وفي كشف المخاطر والمؤامرات المحيطة بها، وتعرية القوى السياسية والاجتماعية المعادية لها. أدواتها واساليبها وشعاراتها الإعلامية الزائفة وخطابها السياسي المبتذل والأجوف الخالي من الحقائق والبعيد عن مصالح الوطن.

ما من شك أن التجربة الديمقراطية في بلادنا قد مرت في مخاض عسير، قبل أن يراها العالم بأسره نبذة طرية في أرض مجدبة تحاصرها الأشواك، وتوقع الغالبية من المراقبين السياسيين المحليين والأجانب موتها المبكر. وحده الرئيس علي عبدالله صالح الذي سبق له أن زرع بذورها في الواقع اليمني قبل ٢٨ عاماً، كان على يقين وثقة مطلقة بحتمية نجاحها وتطورها فقاتل من أجلها بإستماتة وسخر جُل امكانياته وقدراته، ووقته في سبيل رعايتها وتهذيبها وصيانتها من كل الأخطار، فترعرعت بين يديه وفي كنفه وفق ظروف ومناخات ومتطلبات الواقع الوطني والعوامل الإقليمية والدولية المؤثرة عليها سلباً وإيجاباً.

بعد ١٦ عاماً من عمر الديمقراطية شهد فيها الوطن ثلاث دورات انتخابية برلمانية، ودورتين للانتخابات المحلية، ودوره انتخابية رئاسية. وتوسع نطاق المشاركة الشعبية في العملية السياسية لتشمل مختلف عناصر المكون الاجتماعي والجغرافي الوطني واطيافه الفكرية والسياسية والأيدولوجية المختلفة التي يمثلها أكثر من



عشرين حزباً وتنظيماً سياسياً وأكثر من مائتين منظمة ومؤسسة اجتماعية شاملة لمختلف مجالات النشاط الإنساني الاجتماعي بأبعاده التنموية إضافة إلى أكثر من مائتين صحيفة ومجلة وطنية مطبوعة وإلكترونية . وارتفع عدد المقيدين في سجل الناخبين من ٢.٦ مليون في العام ١٩٩٣م إلى أكثر من ٥.٦ مليون ناخب في العام ١٩٩٩م.

واليوم وفي ظل التطور الهائل الذي شهدته العملية الديمقراطية على صعيد التشريع والبناء المؤسسي والوعي الوطني والممارسة العملية واتساع نطاق التفاعل الشعبي .. تغيرت نظرتنا إلى الديمقراطية بعد أن اضحت أداة وطنية وشعبية أكثر فاعلية للبناء والتغيير الوطني وفق معايير وشروط شعبية معاصرة بأبعاد شاملة تتجاوز المعايير والحسابات التقليدية التي كانت تحكمها محدودية الوعي الثقافي السياسي وأساليب الإرتهان لطبيعة الولاءات والعلاقات الاجتماعية الضيقة، للانتقال بالوعي والفعل الشعبي إلى معايير وحسابات عامة عابرة لحدود المكونات الجغرافية والاجتماعية والسياسية الضيقة نحو آفاق وأبعاد ومصالح وطنية شاملة الأمر الذي جعل المواطن العادي أكثر اقتداراً على إرساء مداميك وشروط التغيير النوعي المطلوب في المستقبل، ليس فقط في طبيعة الشخصوس ولكن أيضاً في السياسات والبرامج العملية للأحزاب والتحالفات السياسية.

أن ما يشهده واقعنا الوطني هذه الأيام وعشية



الاستحقاقات الانتخابية الرئاسية والمحلية، يبعث على الأمل والثقة بالمستقبل برغم ما يعتريه من سلبيات ومنغصات مختلفة، بفعل أساليب الإبتزاز السياسي التي تمارسها أحزاب اللقاء المشترك، وخطابها الدعائي الإعلامي الذي تجاوز كثيراً معايير أي منافسة سياسية وحرب دعائية إعلامية قد تحصل بين الأقطاب المتنافرة للعبة السياسية الديمقراطية عشية الانتخابات - بالرغم من كل هذه السلبيات والمنغصات - إلا أنه يمكن القول أن التجربة العملية لانتخابات العام ٢٠٠٦م تمثل بكل المقاييس مدرسة تربية سياسية وديمقراطية عظيمة ذات مستويات ومراحل متعددة يتعلم فيها مختلف أبناء الوطن على يد المعلم الأول للديمقراطية اليمنية.. فرجال السياسة يتعلمون مفردات ولغة الحوار الوطني البناء مع بعضهم أولاً ومع الجماهير ثانياً، وتتعلم الأحزاب كيف يمكن لأحدها أن يقدم التنازلات للآخر وهو على يقين بأن كل ما يقدمه من تنازلات ويخسره من رصيده السياسي والشعبي سيضاف حتماً إلى رصيد الوطن، فيما يتعلم الطرف الآخر ما هي حدود التنازلات المطلوبة وحدود المتاح منها حتى لا يتحول الإبتزاز السياسي إلى خطر جسيم يهدد التجربة السياسية والديمقراطية.. إنها مدرسة الديمقراطية التي تتعلم فيها الأحزاب ورجال الإعلام كيف يمكن تطوير أدائهم المهني في إنتاج خطاب سياسي إعلامي يخدم الوطن ويسهم في تنمية الثقافة والوعي الشعبي لا يعمل على تزييفه أو تدميره،



فالمنافسة والمكاييدة الإعلامية في مثل هذه الظروف لا تحتم بالضرورة تجاوز الأخلاقيات والقيم الروحية والأخلاقية للشعب وفبركة الأكاذيب أو تشويه الحقائق أو اجترار المفردات اللغوية من مستنقعات الرذيلة الأخلاقية والسياسية الأسنة.

ما من شك ان تضافر فعل وأهمية ونجاح هذه المدرسة الانتخابية المشرعة ابوابها اليوم أمام كل أبناء الوطن باختلاف مستويات وعيهم وتجربتهم وخبراتهم السياسية يعتمد أولاً وقبل كل شيء على أداء رجال السياسة ووسائل

الإعلام في مختلف الأحزاب، ومدى تمثلهم للقيم والأهداف الوطنية العليا على حساب تغيب كل الحسابات والمكاسب الخاصة «حزبية كانت أو شخصية» التي يمكن تحقيقها على حساب الوطن والشعب .. فقط عندما ينطلق مثل هؤلاء في تفكيرهم وخطابهم السياسي وسلوكهم العملي من قاعدة المصالح العليا للوطن والشعب، يمكننا القول أن هذه الانتخابات



المرشد



ستمثل انجازاً وطنياً وإضافة نوعية في تجربتنا السياسية والديمقراطية، فأية انتصارات أو مكاسب ذاتية أيا كانت ليس لها أي قيمة أو معنى إذا كانت على حساب هذا الوطن .. وعليه فإن مهمة الأحزاب والقوى السياسية في هذه المرحلة هي حمل أدوات البناء لإضافة لبنات جديدة في صرح الديمقراطية الشامخ، لا حمل معاول الهدم لإزالة ما تم بنائه في هذا الصرح حتى الآن.



## الأطفال والشباب والمرأة

الأطفال والشباب هم نصف الحاضر وكل المستقبل من هنا نبدأ في فهم فكر وتوجه وسلوك الأخ الرئيس علي عبدالله صالح حيث الاهتمام والرعاية بهذه الشريحة من خلال الصحة وبرامجها المختلفة ابتداءً من الاهتمام بالأجنة في أحشاء أمهاتهم حيث تقوم الأنشطة الصحية عبر صحة الأم الحامل والصحة الإنجابية وصحة تخطيط الأسرة.





عندما ننظر بعمق فإن ما يبذل في هذا المجال عبر قطاع السكان بوزارة الصحة في قسم الصحة الإنجابية قبل الحمل وأثناء الولادة وعبر الاهتمام بالأمومة الآمنة والحمل الآمن وبرامج الطوارئ التوليدية والاهتمام المكثف والموجه للعناية بالأم والولادة ووليدها بعد الولادة عبر شبكة متكاملة منتشرة في عموم الجمهورية ومؤسساتها الصحية ابتداءً من الوحدة الصحية والمركز الصحي والمستوصف والمستشفى الريفي ومستشفى المحافظة والمستشفيات التخصصية والتشخيصية .

إما في مجال الرعاية الصحية الأولية من خلال الاهتمام بأنشطة التطعيم بغرض منع الأمراض من الفتك بالأطفال من اليوم الأول للولادة وحتى عمر الخمس سنوات من خلال التحصين الروتيني وحملات التحصين المدعمة والنشاط التحصيني خارج الجدران الذي يقدم فيه اللقاح للأم الحامل كي لا تصاب بمرض الحصبة وكي لا يمتد أثر المرض ومضاعفاته الجانبية إلى الجنين في أحشائها مما يجعله يولد مشوهاً معاقاً في الحياة أو أن يصاب بالعوق وهو في أحشاء أمه .

أما برامج الإرشاد والتثقيف الصحي للأطفال والذي يقدم عبر التلفزيون والإذاعة والصحافة المنشورة المقروءة فلا يحتاج لإثبات أو تأكيد، أما ما يقدم من رعاية صحية وطبية للأطفال عبر برامج صحة الطفل وبرامج التلفزيون المدرسي والتغذية في مراكز الأمومة والطفولة وعبر الوحدات والمراكز والمستوصفات والمستشفيات



التخصصية حيث نجد اليوم مستشفيات الأمومة والطفولة في كل محافظة من محافظات الجمهورية وكذا مراكز الأمومة والطفولة الأمر الذي أدى إلى خفض معدل وفيات الرضع والأطفال بشكل ملحوظ وأدى إلى تحسن صحة الأطفال وزيادة أوزانهم عند الولادة وزيادة نمو الأطفال في المراحل العمرية المختلفة، وقد بلغت المؤسسات الصحية أكثر من أربعة آلاف وحدة صحية ومركز صحي ومستوصف ومستشفى ريفي ومستشفى عام ومركز تخصصي.

ولم أتطرق هنا إلى عدد رياض الأطفال ودور الحضانه والمدارس الأساسية والتي تنتشر في عموم البلاد والتي تقدم خدماتها التعليمية للأطفال والتلاميذ والطلاب في اليمن . ناهيك عن عدد مراكز التأهيل والعلاج الطبيعي ومراكز المعاقين من الأطفال ومراكز ودور الأيتام، حيث وصل الأمر من الاهتمام بالأطفال إلا أن أصبح للأطفال برلمان خاص بهم يتدربون فيه على مفاهيم العلوم الإدارية والسياسية والثقافية والاجتماعية بغرض تربيتهم على مفاهيم الحرية والديمقراطية والتعددية ومعاني التداول السلمي للسلطة بغرض إعدادهم للمستقبل كون الأطفال والطلاب يعتبرون نصف الحاضر وكل المستقبل كما أسلفت القول.

هكذا يرى الأخ الرئيس القائد علي عبدالله ويرى أن يكون الأبناء مواكبين الحاضر حتى يكونوا قادرين على السير في المستقبل في مسار الحرية والديمقراطية



وموازنتها مع التعددية واحترام الرأي والرأي الآخر والإيمان والتسلح بقيمة حكم الشعب ومن أبناء الشعب على قاعدة التداول السلمي للسلطة والتسليم بنتائج الاستفتاء والاقتراع خلال الانتخابات والتسليم بنتائج الصندوق الانتخابي أيا كانت النتائج ولمصلحة الفائز والشخص المختار من قبل الناخبين من أبناء الشعب.

هكذا يعمق ويجذر الأخ الرئيس هذه المفاهيم وهذه القيم الجديدة التي قامت عليها أهداف الثورة اليمنية . وحتى يكونوا حراساً أمناء على هذه الأهداف التي أستشهد من أجلها الأحرار والثوار والمناضلين من آبائهم ومن كل فئات الشعب اليمني من أجل يمن ديمقراطي موحد يسعد فيه كل أبناءهم بمنجزات الثورة والجمهورية والوحدة والحرية والديمقراطية.

إما الاهتمام الذي يقدم للمرأة كأم وزوجة وابنة وطالبة وموظفة وعاملة فالمجال هنا يحتاج إلى مؤلفات ولكنني أوجز اهتمام الأخ الرئيس القائد بالأم صحياً من حيث الرعاية الصحية لها كأمرأة حامل ووالدة ومرضعة فحدث وحدث والشرح يطول أما ما يقدم للفتيات من رعاية تعليمية وتدريبية وتأهيلية عبر المدارس والنوادي والمنتديات فليس له حدود، فلبينات مدارسهن ونواديهن وأنشطتهن وبرامجهن الرياضية الخاصة من النوادي الرياضية المختلفة إلى الشطرنج والفروسية والتمثيل الخارجي للفتاة كواجهة جديدة لليمن الحر الديمقراطي وليس فقط أتيحت الفرصة لها في التعليم والرياضة بل



هي اليوم موظفة وطبيبة ومدرسة وعالمة وباحثة ووكيلة وزارة ودبلوماسية وسفيرة ورئيسة جامعة ووزيرة وعضوة برلمانية يحسدنها بنات جنسها في دول مجاورة لما تتمتع به من حقوق وحریات واحترام ورعاية وتشجيع واهتمام من قبل الرئيس القائد الرمز الوحدوي والإنسان الخير والقدوة الحسنة حاضرا ومستقبلا.

أن المرأة اليوم تحتل مكانتها كشريك كامل الشراكة مع أخيها الرجل في كل ميادين الحياة، عبرما أصطلح على

تسميته بالنوع الاجتماعي (الجندر) وما على المرأة في اليمن إلا أن تستفيد من كل امکانيات المعطاة لها والمتاحة أمامها دستوريا وقانونيا وتشريعيا لكي تحصي مكاسبها التي منحها إياها الأخ الرئيس القائد وتعتمد على جهدها وتعاونها وتأزرها مع أختها المرأة لتثبت مكتسباتها المحققة والمدعومة من قبل الأخ الرئيس والقوانين النافذة التي سنت في عهده وبتوجيهه ودعم منه للمرأة لكي تشعر بمكانتها وتكون بالفعل حفيذة بلقيس وأروى.





## الديمقراطية اليمنية

### مفرد حضاري على المستوى الاقليمي

المشهد الديمقراطي اليمني وما يعيشه من تفاعلات تعكس واقع الحراك السياسي وفاعليته وقوة الارتباط بسياقاته الديمقراطية وامتداده الشامل والمؤثر بقوة في الواقع السياسي والاجتماعي اليمني؛ يعطي صورة متكاملة وجادة عن قوة الفعل الديمقراطي وممارسته من خلال الحقوق والحريات التي تترجمها الحرية الاعلامية والصحفية وحرية التعبير والحرية السياسية أو غيرها من المضامين والمبادئ الديمقراطية وفي مقدمتها الانتخابات وما تشهده من منافسات حرة وديمقراطية تمثل بمجملها معاني عملية للنضوج السياسي وتقدم الوعي ورقي الممارسه ومتانة الارتباط بالمضمون الديمقراطي كخيار حر يلتقي عنده جميع اليمانيين في تعاطيهم مع قضايا حاضريهم ومستقبلهم..

إن المتتبع للجال اليمني وما يشهده من تنافسات ديمقراطية متكاملة بالشكل والفعل والجوهر يدرك ابعاد الانتقالات النوعية التي قطعتها التجربة الديمقراطية اليمنية وما أصبحت عليه؛ كقوة استطاعت أن ترسخ وتبلور مداميك متينة لمجتمع جديد ومعاصر؛ وترسم في المعترك الديمقراطي لوحات حضارية مستوعبة لجوهر



التحولات وروح التجديد وإدراك لحقائق الواقع في العمل المباشر للتغيير السلمي نحو الأفضل.

وما من شك أن أهم الوسائل الديمقراطية التي كان ولا يزال يراهن عليها الرئيس في أحداث التغيير الوطني المطلوب يتمثل في الحرية الصحفية والاعلامية ولهذا ليس غريبا أن يكون القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٩٠م بشأن الصحافة والمطبوعات وحرية المعرفة والفكر والتعبير والإتصال والحصول على المعلومات، باكورة القوانين الديمقراطية التي أتاحت للمواطن اليمني فرصة تداول ما يزيد عن ٢٠٠ صحيفة ومجلة ونشرة دورية وأكثر من عشرين موقعا للصحافة الوطنية الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت إلى جانب مواقع لغالبية الصحف المطبوعة.

ويمكننا القول بعد ١٦ عاما من عمر الديمقراطية ان الحرية الإعلامية والصحفية قد اضحت إحدى أهم وسائل الديمقراطية لتحرير العقل وتفعيل وظائفه الوطنية، وتحرير الإبداع الإنساني وتطويره، لدراسة الواقع، وتحليله، وتشخيص عله وأمراضه المختلفة وتعزيز إسهامات الشعب في علاجها بشكل ناجح، وغدت الحرية الإعلامية إحدى سمات العصر اليمني الراهن وعاملا لقوة متجددة، ومطلباً وطنياً تحتمه الحاجة الشعبية لإثراء التنوع والتعدد في الفكر والقناعات والرؤى إزاء ما يعتمل حولها من أحداث وتغيرات وطنية ودولية، و بالتالي معرفة سنن ووسائل وأدوات التطور بشكل أفضل، والأهم من ذلك الارتقاء بالفكر والوعي السياسي الوطني



للوصول به إلى مرحلة النضوج التي تؤهله لصياغة الرؤية والقناعات الصحيحة والمشاركة لفهم أشمل وأدق للقضايا الحيوية الملحة.

وما من شك في أن الحرية الإعلامية والصحفية قد أتاحت للمواطن اليمني إمكانية البحث عن الذات الشخصية في علاقتها مع وسطها السياسي والاجتماعي وإطارها التاريخي وتحريرها من عيوبها وأخطائها التي تنتجها الكثير من رواسب القناعات والثقافات والممارسات المتخلفة، وهو الأمر الذي سهل مهمة إعادة بناء هذه الشخصية وفق مقتضيات الواقع وشروطه العصرية .

إن اهتمام الرئيس المبكر بالحرية الإعلامية إنما يعبر عن اهتمامه بالارتقاء بالثقافة والوعي والممارسة الديمقراطية للمواطنين، وحرصه على وضع الممارسات الحكومية والحزبية في الدولة الوحيدة الجديدة تحت مراقبة الجمهور بحيث تكون خاضعة لمناقشة ومحاسبة الرأي العام طبقاً لمبدأ حرية التعبير ومراقبة الشعب لأداء السلطات التي تنتخبها وتعليم الآخرين في المؤسسات الرسمية والحزبية والشعبية كيفية الاستماع إلى الرأي الآخر وتوسيع دائرة الحوار الفكري والسياسي بين الشرائح والقوى السياسية والاجتماعية.

وبالرغم مما حققته بلادنا من نجاحات ومكاسب نوعية كبيرة في مجال الحقوق والحريات السياسية والإعلامية إلا أن الخطاب الإعلامي والسياسي للمعارضة الذي تكشفته الكثير من مضاميته السيئة المبتذلة أثناء هذه الحملة



الانتخابية؛ لم يرتق بأدائه إلى مستوى هذه النجاحات وبقي عاجزا عن الإسهام الفاعل والمباشر في إثراء وتطوير هذه النجاحات أو قيادتها وتوجيهها واستثمارها بشكل صائب، ومما يؤسف له أن الخطاب الاعلامي الدعائي لأحزاب اللقاء المشترك خلال المرحلة الأخيرة تحول الى شكل من أشكال الحرب النفسية والسياسية الاعلامية ليس فقط ضد المؤتمر والرئيس علي عبدالله صالح كما يراد أن يفهم من هذا الخطاب، ولكن أيضا ضد الوطن وانجازاته وضد التجربة الوطنية التتموية بأبعادها الوحدوية والديمقراطية وهذا ما يمكننا أن نصف به الحملة الدعائية الانتخابية لأحزاب المشترك، فهي حرب يحاول صناعها وقادتها في اللقاء المشترك إسدال ستار كشيء من الشعارات السياسية الوطنية الكبيرة لحجب الرؤية الشعبية عن حقيقة اخفاق قواها الاجتماعية التي تقود وتوجه هذه الحرب التي تحركها اهداف سياسية حزبية ضيقة و مصالح خاصة، علاوة على الاحقاد الشخصية ومحاولة تصفية الحسابات مع الغير، كما يحركها موروث تاريخي قديم أو ما يسمى بمفهوم الثأر السياسي من الهزائم التي سبق للوطن أن ألحقها بالأطراف المكونة للقاء المشترك خلال السنوات المنصرمة من عمر الوحدة وإخراجها من المعادلة السياسية للسلطة، وهذه الثارات السياسية لم تكن مع حزب المؤتمر الشعبي العام فحسب بل أيضا مع الشعب ومع الديمقراطية ذاتها التي انتصرت للمؤتمر وبرامجه الوطنية السياسية في الانتخابات السابقة.



## الاحطار المدمره

تتميز هذه الحملة الانتخابية الدعائية لاحتزاب المشترك بانه يغلب عليها الحماسة والمغالاة والحقء حد التطرف، وغياب الواقعية في توخي الحقائق ودقة المعلومات، وبما تحفل به من الدجل والتظليل والافتراء ومختلف أساليب التشهير والإساءة التي يتم تقديمها عبر وسائل الدعاية والإعلام المختلفة، مغلفة بشعارات وأهداف وطنية نبيلة، إلى العامة من المواطنين ممن ينخدعون بهذه الشعارات والأهداف والمبادئ النبيلة، ويجهلون طبيعة الأهداف والمصالح الحقيقية المتوخاه من هذه الحملة الاعلامية الانتخابية التي تحمل في طياتها الكثير من الآثار السلبية والاحطار على مستقبل التجربة الديمقراطية في بلادنا، ابرزها:

- ان هذه الحملة اصبحت احد ابرز ادوات انتاج وترويج المغالاه والتطرف، وتزييف الوعي الوطني وإخفاء وتشويه الحقائق .. وتجريد الوطن والشعب عن الكثير من إمكانياته وقدراته على معالجة هذه المصاعب والأزمات التي يحرص البعض على استشرائها وبقائها.

- إستغلال اللقاء المشترك للحريات والحقوق الديمقراطية والمنابر الإعلامية لتصفية حسابات خاصة مع الخصم السياسي او التشهير بالآخرين او الابتزاز



الرخيص لتحقيق أهداف ومصالح نفعية ضيقة؛ وتجاوز البعض هذه الممارسات نحو استثمار الحرية للانتقاص من وطنية وإخلاص الآخرين واتهامهم بالخيانة أو العمالة والنزعات الانفصالية والترويج في الوقت ذاته لإعادة إحياء الكثير من الظواهر السلبية التي رفضها شعبنا مثل العصبية والإقليمية والمذهبية .. ومثل هذه الممارسات الحققت ضرراً بالغاً بقيم الديمقراطية ومبادئها القائمة على الشرف والمسؤولية والاستقامة الأخلاقية والصراحة الوطنية في الحوار، واحترام قناعات ورأي الآخرين .. وبالقدر ذاته الحققت ضرراً جسيماً بكل القيم والثوابت الوطنية والقوانين المنظمة لحياة المجتمع.

- لقد اضحى الخطاب الدعائي الانتخابي للقاء المشترك وسيلة إعلامية عامة لطرح وترويج قيم كاذبة ومفاهيم خاطئة، وهو الأمر الذي يعني استثمار الديمقراطية والحريات في مزاولة الخداع السياسي وتزييف الموقف والوعي الاجتماعي بما يترتب على ذلك من مخاطر على مستقبل الديمقراطية ومصداقيتها وتحديد الجماهير عن النضال السياسي والديمقراطي النشط، ودفعها إلى واقع اليأس وعدم الثقة والخمول وضيق الأفق وتجريدها من إمكانية المشاركة الفاعلة في حل قضايا المجتمع المختلفة من خلال برامج واقعية مقبولة.

- لقد مارسست هذه الأحزاب السياسية من خلال حملتها الانتخابية الدعائية وبرامجها ووسائل إعلامها وعدم واقعيتها في الطرح والتحليل أسوأ ظواهر وأساليب



تزييف الوعي الجماهيري، ودمرت ثقة الشعب بها، وقطعت جسور تواصله معها خاصة بعد ان ادرك الشعب ان هذه الاحزاب تتعامل مع الديمقراطية كوسيلة للكذب والتهريج السياسي عندما تصور له التمنيات والوعود واقعا ملموسا.

إن النجاحات الديمقراطية الكبيرة التي كشفت الحملة الدعائية السياسية الانتخابية لهذا العام عن الكثير من مضامينها واشكالاتها وأدواتها المختلفة، صاحبها أيضا العديد من السلبيات والنواقص والاطفاء التي اظهرتها هذه الحملة الانتخابية التنافسية، وبالذات ما يتعلق بالحقوق والحريات الاعلامية التي لا زالت تواصل تقدمها نحو الأمام عبر دروب متعرجة زاخرة بالصعوبات والتعقيدات والإشكالات الذاتية والموضوعية التي تمثل في اغلبها حالة طبيعية في أي تجربة ديمقراطية ناشئة وفي مجتمع يتسم بالحيوية وقوة الإرادة في التغيير ويعيش حالة استثنائية غير مسبوقة من الحراك السياسي، وتثقل كاهله الكثير من العيوب والاختلالات والرواسب الماضية المتخلفة اجتماعيا وثقافيا وسياسيا واقتصاديا.

إلى جانب ما يقربه من اشكالات وحالات عدم اتزان تصاب به المجتمعات في لحظات ومراحل التحولات النوعية الكبيرة التي تنتقل خلالها من مرحلة تاريخية قديمة إلى أخرى جديده مختلفة كلياً عن سابقتها.

وبالتزامن مع كل هذه الصعوبات والتعقيدات الموضوعية الطبيعية التي عانت منها الحرية الاعلامية،



تظهر صعوبات وتعقيدات مفتعلة وموجهة تشترطها الاستهدافات الداخلية والخارجية بشقيها المباشر وغير المباشر لهذه التجربة الديمقراطية، وهذه هي الأكثر خطراً على مستقبل التجربة الديمقراطية والمستقبل السياسي الاجتماعي للقوى التي تمارسها أو تفتعلها بوعي أو بدون وعي منها، ويندرج في هذا الإطار المسلك العملي اليومي لأحزاب اللقاء المشترك وخطابها السياسي الإعلامي منذ انطلاق الحملة الدعائية الانتخابية حتى اليوم.

## مظاهر الفشل

لقد كشفت الحقائق المعاشة ان الحملة الدعائية الانتخابية لأحزاب اللقاء المشترك قد اثبتت حتى الآن فشلها بكل المعايير، وتجلى هذا الفشل من خلال المظاهر التالية:-

■ أن هذا الخطاب السياسي الدعائي كان مجرد من أي مسؤولية وطنية، وكشف عن تدني مستوى الوعي السياسي والنضوج الفكري والسلوك الديمقراطي للقائمين عليه.

الأمر الذي إنعكس سلباً على ما كان مرجواً ومتوقعاً منهم في إثراء الحوار الوطني والتجربة الديمقراطية عبر الارتقاء بخطابهم السياسي وقناعاتهم وسلوكهم العملي الى مستوى المصالح الوطنية والطموحات الشعبية الكبيرة التي كان من شأنها ان تؤهلهم للتفاعل الايجابي المثمر مع



القضايا الوطنية المختلفة، عوضاً عن التماذي في سلوكهم وفعلهم السلبي المدمر.

وإذا ما اصرت هذه الأحزاب على المضي قدماً بمثل هذا الخطاب السياسي الدعائي الفاقد للمصداقية وعدم تقبل المواطنين له، سيفقد فاعليته وأهمية الدور المرجو منه في محاولة تشكيل وإعادة تشكيل القناعات الفكرية والسلوك العام للناخب، ويفقد هم غالبية الأصوات، والأكثر خطراً من ذلك هو أن الاستمرارية بهذا الخطاب سيحرم البلد من امكانية الاستفادة من هذا الحراك الانتخابي الديمقراطي الاجتماعي الكبير الذي لا زال الرهان عليه - من قبل الكثير من المثقفين والسياسيين ورجال الفكر والقادة وبالذات الرئيس علي عبدالله صالح - في أن يمثل قفزة نوعية بالديمقراطية اليمنية بما يتمخض عنه من تجدد وتنوع وثراء في الخطاب الثقافي والسياسي وفي تفجير الطاقات الإبداعية الخلاقة للشعب، وفتح المزيد والمزيد من مجالات الحوار الفكري والثراء الاخلاقي والوطني والارتقاء بالوعي والمسؤولية الفردية الى ذروة المصالح الوطنية العامة.

■ مظاهر هذا الفضل تجلت من خلال تعاظم هذه الأحزاب مع الحقوق والحريات الديمقراطية بشكل خاطئ متجاوزين كل المعايير الدستورية والاخلاقية المنظمة لهذه الحريات والحقوق وعلى حساب الواجبات الوطنية وحقوق الآخرين، الأمر الذي شوه الحرية السياسية والإعلامية وضيقها كنهج ديمقراطي تتفاعله فيه ومن



خلاله كل الآراء والقناعات الفكرية والسياسية المتباينة  
بشكل إيجابي مثمر يسهم في إيجاد المعالجات الصائبة  
لإشكالات الواقع.

إن مفهومهم الضيق للحرية السياسية وحصر فعلها  
في الحدود التي رسموها لأنفسهم على حساب الآخرين،  
والتعامل مع هذه الحريات من منظور ما لهم من حقوق  
وتجاهل ما عليهم من واجبات، من شأنه أن يجعل من  
هذه الحرية والحقوق سلاحاً ضد التنمية والديمقراطية  
نفسها، إذا ما واصلت هذه الأحزاب فعلها على تحييد  
هذه الحريات عن أهدافها ومساراتها الحقيقية وقواعدها  
الدستورية وتجريدها من قيمها الأخلاقية والمعرفية ومن  
احترام حرية وحقوق الآخر في المشاركة والتعبير عن قناعاته  
وخياراته السياسية.

في هذه الحملة الانتخابية تجلت أسوأ مخاطر  
الاستخدام السيئ للحرية الإعلامية على مستقبل  
الديمقراطية في اليمن، من خلال استغلالها من قبل  
اللقاء المشترك لتحقيق أهداف ومكاسب أنانية خاصة،  
واستخدامها كسلاح يخوضون به معاركهم الأيديولوجية  
والعقائدية الخاصة، ووسيلة للإبتزاز والارهاب الفكري  
والقمع السياسي.

■ لقد كشفت حملة الدعاية الانتخابية عن زيادة  
اتساع حجم الهوة السحيقة التي تفصل أحزاب المشترك  
عن القاعدة الجماهيرية، وعن حالات الانقسام الكبيرة  
بين البرامج النظرية والوعود الجميلة التي تبيعها هذه



الأحزاب للجماهير في خطابها السياسي الدعائي، وبين قدراتها وإمكاناتها العملية على تحقيقها، في ظل إدراكهم المسبق لضعف إمكانات الواقع وموارده المتاحة والمحددة على تلبية هذه الوعود.

وهنا يظهر أيضا الأثر السلبي للخطاب السياسي الدعائي لهذه الأحزاب الذي لا يبنى على الواقعية، وعلى حقيقة إمكانات الواقع التي تمثل القوة الأكثر تأثيرا ليس فقط في صياغة البرامج الانتخابية ولكن أيضا في صناعة مضامين الخطاب الدعائي وتحديد اشتراطات وعوامل التطورات التنموية اللاحقة.

إن التحديات والمخاطر المحيطة بالتجربة الديمقراطية والحرية الاعلامية والسياسية كبيرة، بل وأكثر مما كنا نتوقع ومن حسن حظ هذا الشعب المكافح، أن الحملة الدعائية الانتخابية كشفت له بعض أغراض المعارضة ووسائلها واساليبها وقواها المحركة.

وكما كان في الماضي رهاننا على الأخ الرئيس في الخروج بالوطن من أزماته ومحنه المستعصية فإن رهاننا في المستقبل سيبذل عليه، والشعب اليمني على ثقة مطلقة بقدراته الخارقة وغير المحدودة في معالجة الأخطاء وتجاوز أوجه القصور التي لا زالت تعترى هذه التجربة والتصدي الحازم لكل محاولات تشويه الحريات الديمقراطية واستخدامها السيئ وإفراغ مضامينها الوطنية والانسانية، أو محاولة البعض استخدامها كخنجر غدر لاغتيال الديمقراطية.. ثقة الوطن والشعب



كبيرة في تحقيق هذا الهدف النبيل، الذي يؤكد مجدداً  
عن مدى وفاء لهذا الشعب وقوة وثبات خياراته الوطنية،  
ولا شك من أن هذه الثقة تمثل دليلاً جديداً عن ايمان  
الشعب بهذا القائد وبقدراته على تحمل أعظم وأكبر  
المسؤوليات الوطنية والتاريخية والمضي بالوطن أماما نحو  
تحقيق غاياته المرجوه.





















## الكاتب والكتاب

المثقفون والمبدعون هم الفئة التي امتلكت المواهب..  
واكتسبت القدرات والخبرات وعاشت حياة المعاناة  
والكفاح.

والدكتور عبد المجيد سعيد الخليدي درس الطب  
وأكمل تخصصه في الاتحاد السوفياتي- وواصل  
دراسته في مجال الإدارة والتخطيط والعلوم  
القيادية في الولايات المتحدة الأمريكية.

تدرج في مجال عمله الطبي حتى أصبح مدير للطب  
العلاجي ونشط في مجال المنظمات الطبية فاصبح  
نقيب الأطباء والصيادلة اليمنيين وترأس عدد من  
المنظمات العربية والدولية أهمها:

- إتحاد الأطباء النفسيين العرب، والمجلس الأعلى  
لاتحاد الأطباء العرب، والاتحاد الدولي للأمراض  
النفسية.. ويعمل حالياً وكيل وزارة الصحة العامة  
والسكان لقطاع التخطيط والتنمية.

- اكتسب الدكتور الخليدي هذه المكانة كطبيب

ومثقف يشار اليه بالبنان لتفوقه  
الطلابي ونضاله الوطني، وجذب  
عمله متسماً بمزايا المثقف المبدع.  
يقدم في هذا الكتاب رؤيا تتناول  
الديمقراطية التي أحدثتها وحاولها  
الرئيس علي عبدالله صالح والتي  
الأولى لمستقبل أفضل.



د. عبد المجيد سعيد الخليدي

309

53kh



0685225